



عصر الترابط الرقمي

تقرير صادر عن

فريق الخبراء الرفيع المستوى التابع للأمم المتحدة

المعني بالتعاون الرقمي

يونيو/حزيران 2019

digital COOPERATION
UN SECRETARY-GENERAL'S HIGH-LEVEL PANEL



تحول التكنولوجيا الرقمية المجتمع بوتيرة سريعة فهي تتيح تقدمًا غير مسبوق في حال البشر وتولد تحديات جديدة وخطيرة، في آن معًا. وتقتزن الفرص المتنامية الناتجة عن تطبيق التكنولوجيا الرقمية بالانتهاكات الشديدة الوقع والتبعات غير مقصودة. وبعبارة أخرى، تعايش حسنت التكنولوجيا الرقمية مع سيئاتها. ومع تسارع وتيرة التغيير التكنولوجي، عجزت آليات التعاون والحوكمة في هذا السياق عن مواكبته. فإن النهج المتباينة والاستجابات المخصصة تهدد بتشتيت الترابط الذي يتصف به العصر الرقمي مؤديةً إلى تنافس بين المعايير والنهج، ومقوضةً الثقة ومثبطةً التعاون.

واستشعارًا لهذا الوضع العاجل، قام الأمين العام للأمم المتحدة سنة 2018 بتعيين فريق الخبراء هذا لكي ينظر في مسألة "التعاون الرقمي" - وطريقتنا في العمل معًا لتناول الأثر الاجتماعي والأخلاقي والقانوني والاقتصادي للتكنولوجيا الرقمية من أجل تعظيم منافعها والحد من ضررها. وعلى وجه الخصوص، طلب منا الأمين العام أن ننظر في كيفية مساهمة التعاون الرقمي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة - تلك الخطة الطموحة التي تحدف إلى حماية البشر والكوكب التي أيدتها 193 دولة عضوًا في الأمم المتحدة العام 2015. كما طلب إلينا أن نبحث في نماذج للتعاون الرقمي من أجل الارتقاء بالنقاش المحيط بالحوكمة في الدوائر الرقمية.

وفي خلال مشاوراتنا - داخليًا ومع أصحاب المصلحة الآخرين - اتضح على الفور أن عالمنا الرقمي الديناميكي بحاجة ماسة إلى تحسين التعاون الرقمي وأنها نعيش في عصر من الترابط الرقمي. وينبغي لهذا التعاون أن يستند إلى قيم بشرية مشتركة - كالإدماج والاحترام وجعل الإنسان في محور الاهتمامات، وحقوق الإنسان والقانون الدولي والشفافية والاستدامة. وفي زمن التغيرات السريعة وعدم اليقين الذي نعيشه اليوم، ينبغي أن تشكل تلك القيم المشتركة منارةً نسترشد بها جميعًا.

ويتطلب التعاون الرقمي الفعال تعزيز التعددية على الرغم من الصعوبات الحالية، كما يتطلب استكمال التعددية بتعاون قائم على أصحاب المصلحة المتعددين، لا يشمل فقط الحكومات وإنما طائفة أكثر تنوعًا لأصحاب المصلحة الآخرين كالمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية وأخصائيي التكنولوجيا والقطاع الخاص. كما علينا الإتيان بأصوات أشد تنوعًا إلى معترك التعاون، ولا سيما من البلدان النامية والمجموعات المهمشة تقليديًا كالنساء والشبيبة والشعوب الأصلية وسكان الأرياف والشيوخ.

وبعد عرض مقدمة تسلط الضوء على الضرورة الملحة لتحسين التعاون الرقمي ودعوة القراء إلى الالتزام بإعلان بشأن الترابط الرقمي، ركّز تقريرنا على ثلاث مجموعات عريضة من القضايا المشابهة التي ستناقش في فصل لاحق. وبصفتنا فريقًا للخبراء فقد جهدنا للتوصل إلى التوافق غير أننا لم ننتفد دائمًا. وقد لاحظنا مجالات اختلفت فيها آراؤنا فحاولنا تقديم عرض موجز ومتزن عن مناظراتنا ووجهات نظرنا. وفيما لم يتوصل أعضاء الفريق إلى الإجماع بشأن جميع التوصيات، فإن الفريق يؤيد التقرير كاملاً بناء على روح تعزيز التعاون الرقمي.

ويعتبر الفصل الثاني بعنوان "عدم ترك أحد خلف الركب" أن التكنولوجيا الرقمية لن تتمكن من حفز التقدم نحو التنفيذ الكامل لأهداف التنمية المستدامة إلا إذا تخطى تفكيرنا حدود مسألة الوصول إلى الإنترنت والتكنولوجيا الرقمية، على الرغم من أهميتها. فإن الاتصال بالإنترنت والتكنولوجيا الرقمية خطوة ضرورية إلى الأمام ولكنها غير كافية. ومن أجل الاستفادة من طاقة التكنولوجيا الرقمية علينا التعاون بشأن النظم الإيكولوجية الأوسع التي تمكن من الاستخدام الشمولي للتكنولوجيا الرقمية. وسيتطلب ذلك أطرًا للسياسات تدعم بصورة مباشرة الإدماج الاقتصادي والاجتماعي والجهود الخاصة لنقل المجموعات المهمشة إلى الصدارة، والاستثمارات الهامة في كل من رأس المال البشري والبنية التحتية، والبيئات التنظيمية الذكية والمساعدات الحثيثة لمساعدة العاملين الذين يعانون عثرات جراء تأثير التكنولوجيا في سبل معيشتهم. ويتناول هذا الفصل أيضًا التكامل المالي - بما في ذلك الخدمات النقدية المتنقلة والتعريف الرقمي للهوية والتجارة الإلكترونية - والاتصال بشبكة الإنترنت المقبول الكلفة والمفيد، والسلع العامة الرقمية ومستقبل التعليم والحاجة إلى التعاون بشأن السياسات الاقتصادية على المستوى الإقليمي والعالمي.

ويشدد الفصل 3 بعنوان **الأفراد والمجتمعات والتكنولوجيا الرقمية** على أن الحقوق البشرية الكونية تسري ضمن نطاق الإنترنت وخارجه بالتساوي، ولكن هناك ضرورة عاجلة إلى النظر في كيفية قيام أطر ومعاهدات حقوق الإنسان العريقة بإرشاد التعاون الرقمي والتكنولوجيا الرقمية. ونحن بحاجة إلى التحاور على نطاق المجتمع ككل بشأن الحدود والمعايير والمطامح المشتركة لاستخدامات التكنولوجيا الرقمية، بما فيها المسائل المعقدة كالخصوصية والعامل البشري والأمن، بغية تحقيق نتائج

شاملة ومنصفة. ويناقش هذا الفصل أيضاً الحق بالخصوصية وضرورة وجود مساءلة بشرية واضحة عن النظم المستقلة والدعوات إلى تعزيز الجهود لصياغة معايير عالمية بشأن الأمن المعلوماتي وتطبيقها.

وبغية اتخاذ خطوات مفيدة باتجاه تحقيق الرؤية المنصوص عليها في الفصلين 2 و3، نعتبر بأن الإجراءات التالية ذات الأولوية تستحق عنايتنا الفورية:

اقتصاد ومجتمع رقميان شاملان

1-ألف نوصي بأن يتمكن كل شخص بالغ، بحلول عام 2030، من الاتصال بالشبكات الرقمية بكلفة معقولة ومن الوصول أيضاً إلى الخدمات المالية والصحية الممكنة رقمياً باعتبار ذلك وسيلة للمساهمة بصورة مجدية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وعلى توفير هذه الخدمات أن يمنع إساءة الاستخدام من خلال استناده إلى المبادئ الناشئة وأفضل الممارسات. أما أحد الأمثلة على ذلك فإتاحة القدرة على الاشتراك وإلغاء الاشتراك فيها، ومن خلال تشجيع الخطاب العام المستنير.

1-باء نوصي بأن يقوم تحالف واسع يضم أصحاب مصلحة متعددين تشارك فيه الأمم المتحدة بإنشاء منبر لتبادل السلع العامة الرقمية، واستقطاب المواهب وحشد مجموعات البيانات بطريقة تحترم الخصوصية في المجالات المتعلقة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

1-جيم: ندعو القطاع الخاص والمجتمع المدني والحكومات الوطنية والمصارف متعددة الأطراف والأمم المتحدة إلى اعتماد سياسات محددة لدعم الإدماج الرقمي الكامل والمساواة الرقمية للنساء والفئات المهمشة تقليدياً. وينبغي للمنظمات الدولية مثل البنك الدولي والأمم المتحدة تعزيز البحوث وتشجيع العمل لتخطي الحواجز التي تعيق النساء والفئات المهمشة عن بلوغ الإدماج الرقمي والمساواة الرقمية.

1-دال: نعتقد أنه يجب الموافقة بصورة عاجلة على مجموعة من المقاييس الخاصة بالشمولية الرقمية وقياسها في جميع أنحاء العالم، وتفصيلها بناء على بيانات مصنفة حسب النوع والجنس في التقارير السنوية لمؤسسات مثل الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبنوك التنمية متعددة الأطراف الأخرى ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. فانطلاقاً من ذلك يمكن تطوير الاستراتيجيات وخطط العمل.

القدرة البشرية والمؤسسية

2-ألف: نوصي بإنشاء مكاتب مساعدة رقمية إقليمية وعالمية لمساعدة الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص في فهم القضايا الرقمية وتطوير القدرة على توجيه التعاون المتعلق بالآثار الاجتماعية والاقتصادية للتكنولوجيات الرقمية.

حقوق الإنسان والعامل البشري

3-ألف بما أن حقوق الإنسان تسري بشكل كامل في العالم الرقمي، نحث الأمين العام للأمم المتحدة على استهلال مراجعة على مستوى الوكالات لكيفية تطبيق اتفاقيات ومعايير حقوق الإنسان الدولية الحالية على التكنولوجيات الرقمية الجديدة والناشئة. ويتبغي دعوة المجتمع المدني والحكومات والقطاع الخاص والجمهور إلى الإدلاء بأرائهم حول كيفية تطبيق صكوك حقوق الإنسان الراهنة في العصر الرقمي، في إطار عملية استباقية وشفافة.

3-باء: في مواجهة التهديدات المتزايدة لحقوق الإنسان وسلامة البشر، بما في ذلك التهديدات المحدقة بالأطفال ندعو مؤسسات التواصل الاجتماعي إلى العمل مع الحكومات ومنظمات المجتمع المدني الدولية والمحلية وخبراء حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم لفهم المخاوف بشأن انتهاكات حقوق الإنسان الفعلية أو المحتملة والاستجابة لها بالكامل.

3-جيم: نعتقد أن الأنظمة الذكية المستقلة يجب أن تصمم بطرق تتيح شرح قراراتها وتتيح للبشر أن يكونوا مسؤولين عن استخدامها. وعلى خطط التدقيق وإصدار الشهادات أن تراقب استيفاء أنظمة الذكاء الاصطناعي للمعايير الهندسية والأخلاقية التي يجب وضعها باستخدام نهج يشمل أصحاب المصلحة المتعددين والأطراف المتعددين ولا ينبغي تفويض قرارات الحياة والموت إلى الآلات. وندعو إلى تعزيز التعاون الرقمي مع أصحاب المصلحة المتعددين لأجل التفكير من خلال تصميم وتطبيق هذه المعايير والمبادئ كالشفافية وعدم الانحياز في الأنظمة الذكية المستقلة ضمن البيئات الاجتماعية المختلفة.

الثقة والأمن والاستقرار

4-ألف: نوصي بإنشاء التزام عالمي بشأن الثقة والأمان الرقميين لتشكيل رؤية مشتركة وتحديد سمات الاستقرار الرقمي وتوضيح تنفيذ المعايير الخاصة بالاستخدامات المسؤولة للتكنولوجيا وتعزيزها واقتراح أولويات العمل.

إذا أردنا الوفاء بوعد التقنيات الرقمية لأجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك مجالات العمل ذات الأولوية المذكورة أعلاه وتجنب احتمال إساءة استخدامها فنحن بحاجة إلى ترتيبات هادفة للتعاون الرقمي.

وتحقيقاً لهذه الغاية نقوم في الفصل 4 المعنون **آليات التعاون الرقمي العالمي** بتحليل الثغرات في الآليات الحالية للتعاون الرقمي العالمي، وتحديد وظائف التعاون الرقمي العالمي المطلوبة معالجتها، وتحديد ثلاث مجموعات من الطرائق حول كيفية تحسين هيكلنا للتعاون الرقمي العالمي - الذي يستند إلى الهياكل والترتيبات القائمة بطرق تتفق مع قيمنا ومبادئنا المشتركة.

بالنظر إلى المجموعة الواسعة من القضايا، سيكون هناك بالضرورة العديد من أشكال التعاون الرقمي، وقد يكون بعضها بقيادة القطاع الخاص أو المجتمع المدني بدلاً من الحكومات أو المنظمات الدولية. وعلاوة على ذلك ينبغي بذل جهود خاصة لضمان المشاركة الشاملة للمرأة والمجموعات المهمشة التقليدية في جميع أساليب التعاون الرقمي العالمي، سواء أكانت جديدة أم محدثة.

وتهدف هيكل التعاون الرقمي الثلاثة المقترحة إلى إطلاق العنان لمشاورات متعددة أصحاب المصلحة تتسم بالتركيز والمرونة والانفتاح من أجل تطوير آليات الإدارة الرقمية المحدّثة بسرعة. وستتيح الذكرى الخامسة والسبعون لتأسيس الأمم المتحدة في عام 2020 فرصة سانحة لتحقيق المطامح على شكل "التزام عالمي للتعاون الرقمي" يكرس الأهداف والمبادئ والإجراءات ذات الأولوية.

ويناقش الفصل أيضاً دور الأمم المتحدة، سواء أفي التكيف مع العصر الرقمي أم المساهمة في تحسين التعاون الرقمي العالمي. ونحن نعتبر أن الخطوات التالية مضمونة لتحديث الحوكمة الرقمية:

التعاون الرقمي العالمي

5-ألف: نوصي بصورة ملحة الأمين العام للأمم المتحدة بأن يقوم بتيسير عملية تشاورية سلسلة ومفتوحة لتطوير آليات محدثة للتعاون الرقمي العالمي، مع مناقشة الخيارات الواردة في الفصل 4 كنقطة انطلاق. ونقترح كهدف أولي الاحتفال بالذكرى الخامسة والسبعين لتأسيس الأمم المتحدة في عام 2020 مع الإعلان

عن "التزام عالمي بشأن التعاون الرقمي" لتكريس القيم والمبادئ والتفاهات والأهداف المشتركة من أجل تحسين هيكل التعاون الرقمي العالمي. وكجزء من هذه العملية، نعتبر أنه يمكن للأمين العام للأمم المتحدة أن يعيّن مبعوثاً للتكنولوجيا.

5-باء: ندعم نهج "النظم" متعدد أصحاب المصلحة للتعاون والتنظيم على أن يكون قابلاً للتكيف ومرناً وشاملاً ومناسباً للغرض المرجو منه، بما يتماشى مع العصر الرقمي سريع التغيير.

ونأمل أن يكون هذا التقرير وتوصياته جزءاً من الأركان الأساسية لبناء عالم رقمي شامل ومترايط، مع هيكل جديد للحكومة يفي بالغرض المرجو منه. ونؤمن بمستقبل يمكن فيه للتعاون الرقمي المحسّن أن يدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ويحد من أوجه عدم المساواة ويجمع شمل الناس، ويعزز السلام والأمن الدوليين ويعزز الفرص الاقتصادية والاستدامة البيئية.